حصاد ٢٠ عاماً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بقلم:
بريجيت ستروبل-شو،
رئيس الفرع المعنى بالفساد والجريمة الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC

تزامن فجر القرن الحادى والعشرين مع عدد من التطورات الهامة فى الكفاح العالمى ضد الجريمة عبر الوطنيةtransnational crime . وكان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى عام ٢٠٠٠، والتى تضمنت مادة عن الفساد، الحافز على وضع أداة فريدة أخرى مخصصة لهذا الموضوع وحده. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ٤/٥٨ اتفاقية مكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)، والتى جاءت نتيجة لمفاوضات شاقة أجرتها لجنة مخصصة عقدت لهذا الغرض فى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وبعد مرور عام على اعتماد تلك الاتفاقية، أوضح أمين اللجنة المخصصة للمفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، من خلال كلمات لا تزال صائبة، الخلفية التى اعتمدت على أساسها الاتفاقية:

إن اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد لها أهمية كبيرة. فهى تثبت أنه لم يعد من الممكن التسامح مع هذه الممارسة المدمرة القديمة قدم التاريخ. وهى تظهر إدراك أن العالم فى القرن الحادى والعشرين يحتاج إلى قواعد جديدة حتى يصبح مكانًا أفضل لجميع الشعوب. وهى أيضاً توضح أن القيم الأساسية، مثل احترام سيادة القانون والاستقامة والمساءلة والنزاهة والشفافية تجب المحافظة عليها وتعزيزها باعتبارها حجر الأساس للتنمية للجميع.

فقد أصبح الناس فى جميع أنحاء العالم، فى البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء، محبطين بشكل متزايد بسبب المعاناة من الظلم والحرمان اللذين يتسبب فيهما الفساد. حيث يعانى الناس بشكل يومى من تبعات الفساد الناتجة عن غياب العدالة وعدم توفير الرعاية الطبية الكافية وذلك حين يشاهدون بغضب مظاهر حياة البذخ والثروات الهائلة التى جمعها القادة الفاسدون، فى الوقت الذى كانت فيه شعوبهم تكدح لكسب لقمة العيش وهى محرومة من أبسط الخدمات.

ثم ما يلبث غضب الناس أن يتحول إلى لامبالاة وسخرية عندما يكتشفون أن تلك الثروات الهائلة التى سرقها القادة الفاسدون لا يمكن استعادتها بعد أن قاموا بنقلها إلى الخارج. وتصبح الخطب البليغة عن الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وفوائد السوق الحرة وتحرير التجارة بالنسبة لتلك الشعوب جوفاء.

هنا يكمن أحد أكبر الأخطار الذى يمثل أحد التهديدات الناتجة عن الفساد. حيث يترتب على فقدان الثقة فى المؤسسات ونزع الشرعية عن الحكومات عواقب مدمرة يمكن أن تمتد لأجيال. كما يسبب ذلك ابتعاد الأشخاص المتميزين عن الحياة السياسية والاقتصادية المحلية أو لجوء بعضهم للفرار إلى الخارج.

وتقدم الاتفاقية الجديدة سبباً وجيهاً للتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، وهو فى حد ذاته أمر ينطوى على الإيمان. فمنذ عدة سنوات، كان الحديث عن إمكانية وجود مثل هذه الأداة، وإمكانية التفاوض بشأنها خلال مثل هذا الوقت القصير، يمكن أن يثير الابتسامات الساخرة على وجوه معظم الناس، ولكن ها هو يصبح واقعاً ملموساً وإنجازاً رائعاً.

لقد تحول إلى حقيقة واقعة بسبب الرؤية والتصميم والالتزام الذى أبدته جميع الحكومات خلال عملية التفاوض. وهو إنجاز رائع لأنه مبتكر ومتوازن وقوى وعملى. وبالإضافة إلى شمول هذه الاتفاقية الجديدة وكونها عملية، functionality universality and فإن هذه الصفات تجعلها منصة فريدة للعمل الفعال وإطارًا أساسيًا لتعاون دولى حقيقي.

ولتحقيق هذه الرؤية، تقدم الاتفاقية، التى تمثل الأداة العالمية الوحيدة الملزمة قانونًا لمكافحة الفساد، نهجًا بعيد المدى لتطوير استجابة شاملة لمشكلة عالمية.

وتغطى الاتفاقية أربعة مجالات موضوعية رئيسية فى أربعة فصول (من الثانى إلى الخامس) تتناول: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولى، واسترداد الأصول. كما تتضمن فصلاً خاصاً (السادس) يتناول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. ويغطى العديد من أشكال الفساد المختلفة، مثل الرشوة، واستغلال النفوذ trading in influence، وإساءة استغلال الوظيفة، ومختلف أعمال الفساد فى القطاع الخاص. ولكونها أداة دولية، فإن قضايا التعاون الدولى، وهى فى سياق الفساد المحدد، والتعاون الدولى من أجل استرداد عائدات الفساد (استرداد الأصول) بهدف إعادة الأصول إلى أصحابها الشرعيين، بما فى ذلك البلاد التى أخذت منها بطريقة غير مشروعة، تمثل المجالات الرئيسية التى تغطيها الاتفاقية.

وخلال أقل من ٢٠ عامًا، حققت الاتفاقية تغطية شبه عالمية حيث وصل عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٨٩ دولة فى ٣١ يناير ٢٠٢٢.

إدارة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

بالإضافة إلى الأحكام الموضوعية التى تحدد التزامات الدول الأطراف، لكى تكون هذه الأداة الدولية فعالة، فإنها تتطلب آلية إدارة تركز على تنفيذ الاتفاقية. ولذلك فقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى القرار نفسه، مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية وطلبت من الأمين العام أن يعين designate مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) ليكون بمثابة الأمانة العامة للمؤتمر وتحت إدارته.

وقد تم تحديد دور ووظائف المؤتمر بوضوح فى المادة ٦٣ من الاتفاقية، وهى تحسين قدرة الدول الأطراف والتعاون بينها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى الاتفاقية وتعزيز ومراجعة تنفيذها. ويوافق المؤتمر على الأنشطة والإجراءات وأساليب العمل لتحقيق أهدافه، بما يشمل:

١- تيسير الأنشطة التى تقوم بها الدول الأطراف بموجب المادة ٦٠ (التدريب والمساعدة التقنية) والمادة ٦٢ (التدابير الأخرى: تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية) والفصول من الثانى إلى الخامس (المجالات الموضوعية الأربعة المشمولة أعلاه) من الاتفاقية، بما يشمل تشجيع حشد التبرعات.voluntary contributions

٢- تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن أنماط الفساد واتجاهاته والممارسات الناجحة فى منعه ومكافحته وإعادة عائدات الجريمة بوسائل تشمل نشر المعلومات ذات الصلة.

٣- التعاون مع المنظمات والآليات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٤- الاستخدام المناسب للمعلومات ذات الصلة الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية الأخرى لمنع ومكافحة الفساد من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية فى العمل.

٥- المراجعة الدورية لتنفيذ هذه الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها.

٦- تقديم توصيات لتحسين الاتفاقية وتنفيذها.

٧- الإحاطة علماً بمتطلبات الدول الأطراف من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية والتوصية بالإجراءات التى قد تراها ضرورية فى هذا الصدد.

كما يبحث المؤتمر أنجح الوسائل لتلقى المعلومات والتصرف وفقاً لها، بما يشمل من بين عدة أمور، المعلومات الواردة من الدول الأطراف والمنظمات الدولية المختصة.

وبعد انعقاد المؤتمر بصفة سنوية فى دورتيه الأولى والثانية، فسوف ينعقد بعد ذلك مرة كل سنتين كما يمكن أن تعقد دورات خاصة على النحو الذى يوافق عليه المؤتمر، وفقًا لنظامه الداخلى الذى تم اعتماده فى دورته الأولى.

دورات المؤتمر التسع (٢٠٠٦-٢٠٢١)

بالنظر إلى النطاق الواسع للمسؤوليات الموكلة إلى المؤتمر، تم عقد دورات مثمرة للغاية تشمل تسع دورات عادية عقدت حتى تاريخه بدءاً من الدورة الأولى التى عُقدت فى عمان بالأردن (١٠ – ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦) وحتى دورته التاسعة التى عُقدت فى شرم الشيخ بمصر (١٣ – ١٧ ديسمبر ٢٠٢١). وقد عقدت الدورة الثانية فى نوسا دوا بإندونيسيا (٢٨ يناير – ١ فبراير ٢٠٠٨)، والثالثة فى الدوحة بقطر (٩ – ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩)، والرابعة فى مراكش بالمغرب (٢٤ – ٢٨ أكتوبر ٢٠١١)، والخامسة فى مدينة بنما فى بنما (٢٥ – ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣)، والسادسة فى سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسى (٢ – ٦ نوفمبر ٢٠١٥)، والسابعة فى فيينا (٦ – ١٠ نوفمبر ٢٠١٧) والثامنة فى أبو ظبى بالإمارات العربية المتحدة (١٦ – ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩).

وضع أسس وقضايا الإدارة الخاصة بالاتفاقية

كانت الدورة الأولى للمؤتمر ذات أهمية تأسيسية لأنها بدأت عملية وضع العديد من المعايير الرئيسية لعمل المؤتمر فى

> **اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد لها أهمية كبيرة. فهى تثبت أنه لم يعد من الممكن التسامح مع هذه الممارسة المدمرة القديمة قدم التاريخ. وهى تظهر إدراك أن العالم فى القرن الحادى والعشرين يحتاج إلى قواعد جديدة حتى يصبح مكانًا أفضل لجميع الشعوب.**

> **يعانى الناس بشكل يومى من تبعات الفساد الناتجة عن غياب العدالة وعدم توفير الرعاية الطبية الكافية وذلك حين يشاهدون بغضب مظاهر حياة البذخ والثروات الهائلة التى جمعها القادة الفاسدون، فى الوقت الذى كانت فيه شعوبهم تكدح لكسب لقمة العيش وهى محرومة من أبسط الخدمات**

> **كونوا مطمئنين إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ستبذل قصارى جهدها لدعم جهود الدول لمحو الفساد من على وجه الأرض. إنه تحدٍ كبير، لكننى أعتقد أنه بإمكاننا أن نحدث الفرق معًا**

دورات مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية

السنوات القادمة، ففى تلك الدورة، وافق المؤتمر على عدة أمور من بينها أنه من المهم إنشاء آلية مناسبة وفعالة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية وتحديد المبادئ التى ستنظم هذه الآلية. كما أنشأ المؤتمر فريق عمل حكومى دولى مفتوح العضوية من الخبراء لتقديم توصيات إلى مؤتمر الدول الأطراف فى دورته الثانية بشأن الآليات أو الهيئات المناسبة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية وبشأن اختصاصات هذه الآليات أو الهيئات.

كما اعتمد المؤتمر نظامه الداخلى وناشد المؤتمر الدول الأطراف ودعا الموقعين على الاتفاقية إلى تكييف تشريعاتها وأنظمتها مع أحكام المؤتمر.

وفيما بعد، اعتمد المؤتمر خلال دورته الرابعة قرارات تتعلق بمشاركة الدول الموقعة وغير الموقعة والكيانات والمنظمات الحكومية الدولية فى أعمال فريق مراجعة التنفيذ وتتعلق بالمنظمات غير الحكومية وآلية مراجعة تنفيذ الاتفاقيةز كما اعتمدت آخر دورات المؤتمر قرارات تحدد موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات لينظر فيها المؤتمر، وقرارات تتعلق بمكان انعقاد الدورة العاشرة للمؤتمر، والتى ستُعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية.

إنشاء آلية مراجعة التنفيذ

واستمر العمل الذى بدأ فى الجلسة الأولى فى الجلسة الثانية حيث بحث المؤتمر فى نتائج عمل فريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى بمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتوسع فى شرح المبادئ التى ستنظم الآلية فيما بعد، والتى تم وضعها فى الاجتماع الثالث اللاحق.

وقد توجت الأعمال التحضيرية والمفاوضات التى أجريت فى تلك السنوات، خلال الدورة الثالثة للمؤتمر، باعتماد آلية مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واختصاصاتها. حيث قرر المؤتمر أن تتكون كل مرحلة من مراحل مراجعة الآلية من دورتى مراجعة مدة كل منهما خمس سنوات، وأن تتم مراجعة الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) خلال الدورة الأولى والفصل الثانى (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الأصول) خلال الدورة الثانية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه هى الجلسة التى اعتمد فيها المؤتمر أول قراراته المتعلقة بمنع الفساد، وأنشأ فريق عمل بشأن هذا الموضوع وحدد ولايته mandate. كما اعتمد المؤتمر قرارات موضوعية تتعلق باسترداد الموجودات والمساعدة التقنية.

وبمجرد إنشاء آلية مراجعة التنفيذ، ركز المؤتمر اهتمامه فى دورته الرابعة على تحسين معاييرها واتخذ خلال دورته الخامسة قرارًا بشأن معايير أخرى لعمل فريق مراجعة التنفيذ.

وخلال دورته السادسة اتخذ المؤتمر قرارات حاسمة فيما يتعلق بمواصلة مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال إطلاق الدورة الثانية لآلية مراجعة تنفيذ الاتفاقية وإصدار تكليفات بالعناصر الأساسية للاتفاقية حول كيفية المضى قدمًا فى هذا الصدد لمجموعة مراجعة التنفيذ.

وخلال دورته السابعة وجه المؤتمر اهتمامه إلى تعزيز أوجه التوافق بين المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة المسؤولة عن آليات المراجعة فى مجال مكافحة الفساد.

وخلال دورته الثامنة قرر المؤتمر تمديد فترة الدورة الثانية لآلية مراجعة التنفيذ حتى شهر يونيو ٢٠٢٤.

إنشاء الهيئات الفرعية وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر قراراتها الأولى بشأن استرداد الموجودات والمساعدة التقنية، وأنشأت بموجبها فريق العمل المعنى باسترداد الموجودات وفريق العمل الحكومى الدولى المؤقت المفتوح العضوية المعنى بالمساعدة التقنية.

وقد رحبت الدورة الثانية للمؤتمر أيضا بالتقارير المتعلقة بعمل فريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى باسترداد الموجودات (مع تمديد تحديد ولايته) وفريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى بالمساعدة التقنية. كما وجه المؤتمر رسالة قوية بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتعزيز المساعدة التقنية بشأن تنفيذ الاتفاقية.

خلال دورته الرابعة أنشأ المؤتمر اجتماعات فريق الخبراء الحكومى الدولى المفتوح العضوية بشأن التعاون الدولى وحدد ولايتها.

التركيز على مجالات موضوعية محددة بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بإدارة الاتفاقية ورصد تنفيذها، ركز المؤتمر على مجموعة من القضايا الموضوعية المحددة ذات الأهمية على مر السنين.

وقد اعتمد المؤتمر، فى دورتيه الأولى والثانية، قرارات بشأن رشوة موظفى المنظمات الدولية العمومية.

كما اعتمد المؤتمر، فى دورته الرابعة، قرارات بشأن منع الفساد والتعاون الدولى فى استرداد الموجودات، واستمر بحث هذين الموضوعين من خلال قرارات محددة خلال المؤتمرات اللاحقة.

وخلال الدورة الخامسة كان تركيز المؤتمر إلى حد كبير على تعزيز فعالية التعاون فى مجال إنفاذ القانون فى الكشف عن جرائم الفساد فى إطار الاتفاقية، وتعزيز تنفيذ أحكام التجريم الواردة فى الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالالتماس وتسهيل التعاون الدولى فى مجال استرداد الأصول ومنع الفساد وتعزيز مساهمة الشباب والأطفال فى منع الفساد وتعزيز ثقافة احترام القانون والنزاهة ودور القطاع الخاص فى جهود مكافحة الفساد.

واستمر هذا الاتجاه خلال الدورة السادسة للمؤتمر، التى اتخذت أيضا قرارات بشأن تيسير التعاون الدولى فيما يتعلق باسترداد الموجودات وعائدات الجريمة وتعزيز استرداد الأصول بشكل فعال، وكذلك بشأن تعزيز استخدام الإجراءات المدنية والإدارية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال التعاون الدولى فى إطار الاتفاقية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى منع ومكافحة الفساد، ومنع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة فى تقديم الخدمات العامة من خلال تطبيق أفضل الممارسات والابتكارات التكنولوجية بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالإضافة إلى التركيز من حيث صنع القرار على تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة من أجل التعاون الدولى واسترداد الموجودات، وتعزيز المساعدة التقنية لدعم التنفيذ الفعال للاتفاقية ومنع الفساد وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد حولت الدورة السابعة للمؤتمر اهتمامها إلى القضايا الناشئة مثل الفساد المتضمن لكميات هائلة من الأصول والفساد فى الرياضة.

ثم جاءت الدورة الثامنة للمؤتمر التى واصلت التركيز على بعض هذه المواضيع، بما فى ذلك تعزيز التعاون الدولى بشأن استرداد الأصول وإدارة الأصول المجمدة والمصادرة، وتعزيز النزاهة فى القطاع العام فيما بين الدول الأطراف فى الاتفاقية، وحماية الرياضة من الفساد، وتعزيز النزاهة من خلال زيادة الوعى العام، وتنفيذ الالتزامات الدولية لمنع ومكافحة الرشوة وفقا لما هو محدد فى الاتفاقية، ومنع الفساد وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز استرداد الأصول من أجل دعم خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما بحثت الدورة بعض المحاور الجديدة، بما فى ذلك الحاجة إلى معالجة فعالية هيئات مكافحة الفساد فى مكافحة وقياس الفساد، ومنع ومكافحة الفساد من حيث علاقته بالجرائم التى لها تأثير على البيئة، وتعزيز التعاون بين الهيئات المعنية وأجهزة الرقابة العليا وهيئات مكافحة الفساد لمنع ومكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية الأخرى فى منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.

وخلال دورته التاسعة التى عقدت مؤخرًا، وبالإضافة إلى متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد (أدناه)، فقد اتخذ المؤتمر قرارات بشأن قضايا تشمل التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد خلال أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى منها (إعلان شرم الشيخ)، والتعاون بين مؤسسات التدقيق العليا وهيئات مكافحة الفساد من أجل منع ومكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية على المستويات الإقليمية، والتعاون الدولى فى إنفاذ قانون مكافحة ومنع الفساد، واستخدام معلومات الملكية المفيدة لتسهيل التعرف على عائدات الجريمة واستردادها وإعادتها وتعزيز التثقيف فى مجال مكافحة الفساد وزيادة الوعى والتدريب.

إلى الأمام فى مكافحة الفساد: جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقد اعتمد المؤتمر خلال دورته الثامنة مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة فى وقت لاحق برقم ٢٧٦/٧٤، حول المضى قدماً فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية للجمعية والتى تم عقدها فى عام ٢٠٢١.

عقدت أول دورة استثنائية للجمعية العامة على الإطلاق بشأن التحديات والتدابير الهادفة إلى منع ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولى والتى عمل المؤتمر كهيئة تحضيرية لها فى الفترة من ٢ إلى ٤ يونيه ٢٠٢١. وقد اعتمدت الجمعية خلال تلك الدورة الاستثنائية الإعلان السياسى التاريخي: «التزامنا المشترك بالتصدى الفعال للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي». وقد وفر هذا الإعلان السياسى إطاراً مفاهيمياً متيناً واستشرافياً ومجموعة مبتكرة من الولايات للمؤتمر والدول الأطراف فيه والمجتمع الدولى بأسره لسنوات قادمة.

وخلال دورته التاسعة التى عقدت فى شرم الشيخ فى مصر بحث المؤتمر بعناية وقرر أفضل السبل لمتابعة الدورة الاستثنائية وتحقيق الالتزامات الواردة فى الإعلان السياسي.

الطريق أمامنا يتضح من خلال هذا العرض الموجز أن المؤتمر بحث مجموعة واسعة النطاق من القضايا الموضوعية على مر السنين وأن المؤتمر قد كيف نطاق عمله مع تطور أو ظهور القضايا المتعلقة بالفساد. كان استرداد الأصول ومنع الفساد على جدول أعمال المؤتمر منذ البداية، ولكن المؤتمر اتخذ نهجاً أكثر عمقاً تجاه هذه القضايا، بدعم من هيئاته الفرعية. وقد أدى تركيز المؤتمر على جميع المجالات الموضوعية المذكورة أعلاه إلى إصدار تكليفات لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وشركائه بجمع المعلومات وإجراء الدراسات ووضع الأدلة أو تقديم المساعدة التقنية. كما أن التقارير التى أعدتها الأمانة استجابة لهذه التكليفات قد أوجدت كماً هائلاً من المعارف القائمة على المعلومات التى تم جمعها من الدول الأطراف.

على الرغم من أنه تم تحقيق الكثير خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، منذ الدورة الأولى للمؤتمر، فما يزال أمامنا الكثير من الأعمال، ومن أهمها تنفيذ الإعلان السياسى الذى اعتمدته الجمعية العامة، والذى يشمل فى حد ذاته مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية، بما فى ذلك الموضوعات الجديدة والناشئة.

فى العام القادم، ومع احتفالنا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية من جانب الجمعية العامة، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الذى يعمل كأمانة عامة للمؤتمر، بدراسة إنجازات وتحديات العشرين عامًا الماضية عن قرب وسنعتمد على المجتمع الدولى فى مساعدتنا على القيام بعمل أفضل وأكثر فى منع ومكافحة الفساد.

وبينما يقترب حلول هذه المناسبة التاريخية، فمن المهم أن نتذكر كلمات الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك فى مقدمته للاتفاقية، والتى لا تزال ماثلة فى رؤية الأمين العام الحالى فى «جدول أعمالنا المشترك»:

إذا تم تطبيق هذه الأداة الجديدة بشكل كامل، فإنها يمكن أن تحدث فرقًا حقيقيًا فى نوعية الحياة لدى ملايين الأشخاص حول العالم. ومن خلال إزالة واحدة من أكبر العقبات التى تعوق التنمية، يمكن أن تساعدنا فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كونوا مطمئنين إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ستبذل قصارى جهدها لدعم جهود الدول لمحو الفساد من على وجه الأرض. إنه تحدٍ كبير، لكننى أعتقد أنه بإمكاننا أن نحدث الفرق معًا.

> كان استرداد الأصول ومنع الفساد على جدول أعمال المؤتمر منذ البداية، ولكن المؤتمر اتخذ نهجاً أكثر عمقاً تجاه هذه القضايا، بدعم من هيئاته الفرعية. وقد أدى تركيز المؤتمر على جميع المجالات إلى إصدار تكليفات لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وشركائه بجمع المعلومات وإجراء الدراسات ووضع الأدلة أو تقديم المساعدة التقنية

> على الرغم من أنه تم تحقيق الكثير خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، منذ الدورة الأولى للمؤتمر، فما يزال أمامنا الكثير من الأعمال، ومن أهمها تنفيذ الإعلان السياسى الذى اعتمدته الجمعية العامة، والذى يشمل فى حد ذاته مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية، بما فى ذلك الموضوعات الجديدة والناشئة

> فى العام القادم، ومع احتفالنا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية من جانب الجمعية العامة، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الذى يعمل كأمانة عامة للمؤتمر، بدراسة إنجازات وتحديات العشرين عامًا الماضية عن قرب وسنعتمد على المجتمع الدولى فى مساعدتنا على القيام بعمل أفضل وأكثر فى منع ومكافحة الفساد